

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة

4

5

6

7

8

53 – 9

بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة



RSM البزيع وشركاهم

برج الراجية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمر المبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، تضمنت البيانات المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." والتي تضمنت بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." والتي قامت برفع دعوى تحكيمية لاسترداد قيمة أحد استثماراتها والقرض المتعلق به، وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية على قيمة استثمار "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." في "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع."، وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية للاستثمار المجمعة في الشركة الزميلة – شركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة) والبيانات المالية المجمعة المرفقة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المتحفظ.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (27) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أنه كما في 31 ديسمبر 2021، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 56,843,265 دينار كويتي (2020 – 87,578,744 دينار كويتي). إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي أمر التدقيق الهام الذي قمنا بتحديدته وكيفية معالجتنا له في إطار تدقيقنا.

تدقيق حسابات | ضرائب | استشارات

تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها

إن العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها كما في 31 ديسمبر 2021 تمثل جزءاً هاماً من إجمالي موجودات المجموعة، إن تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن آراءً وأحكاماً مهمة والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية مرة واحدة على الأقل في السنة وتقييم أراضي ملك حر والمباني المقامة عليها مرة واحدة كل ثلاث سنوات من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة لتلك الموجودات، قام المقيمون باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة ورسملة الدخل لتقييم العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها، أخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها كما هو مبين في إيضاحات أرقام (9، 10) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لم نحصل على التقرير السنوي للمجموعة والذي يشمل أيضاً تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيايم بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبر عن أي رأي تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو أحد الشركات التابعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف نقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.

- الاستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفعوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليّتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى


برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا فيما عدا الآثار المحتملة للأمر المبين في فقرة "أساس الرأي المتحفظ"، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها، فيما عدا وما ورد في إيضاح رقم (27) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

برأينا كذلك، لم يرد إلى علمنا أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها، فيما عدا وما ورد في إيضاح رقم (17) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM اليزيع وشركاهم

دولة الكويت
31 مارس 2022


د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33

2020	2021	إيضاحات	الموجودات
الموجودات المتداولة:			
7,245,389	4,220,035		نقد ونقد معادل
2,775,220	1,581,946		وديعة لأجل
12,812,532	7,068,779	3	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
17,444,923	16,878,457	5	مخزون
40,278,064	29,749,217		
6,489,606	6,489,606	أ - 6	موجودات متعلقة بعمليات غير مستمرة
-	1,039,702	ب - 6	موجودات محتفظ بها لغرض البيع
46,767,670	37,278,525		مجموع الموجودات المتداولة
الموجودات غير المتداولة:			
10,425,542	8,323,201	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
85,660,922	128,799,022	8	استثمار في شركات زميلة
9,090,520	9,802,142	9	عقارات استثمارية
112,559,559	106,122,047	10	ممتلكات وعقارات ومعدات
28,810,364	24,238,488	أ - 14	حقوق إستخدام أصول
1,980,901	-		شهرة
824,951	661,151		موجودات غير ملموسة
249,352,759	277,946,051		مجموع الموجودات غير المتداولة
296,120,429	315,224,576		مجموع الموجودات
المطلوبات المتداولة:			
38,240,219	5,108,243	11	تسهيلات بنكية
83,947,942	76,469,617	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
792,000	908,876	13	دائنو مريحة
4,370,629	3,411,414	ب - 14	إلتزامات عقود إيجار
207,450	207,450	4	مستحق إلى أطراف ذات صلة
127,558,240	86,105,600		
6,788,174	6,788,174	أ - 6	مطلوبات متعلقة بعمليات غير مستمرة
-	1,228,016	ب - 6	مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
134,346,414	94,121,790		مجموع المطلوبات المتداولة
المطلوبات غير المتداولة:			
69,506,479	102,996,520	11	تسهيلات بنكية
16,779,500	15,778,968	13	دائنو مريحة
25,850,848	22,161,906	ب - 14	إلتزامات عقود إيجار
4,797,607	4,725,113	15	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
116,934,434	145,662,507		مجموع المطلوبات غير المتداولة
251,280,848	239,784,297		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
28,941,439	28,941,439	16	رأس المال
(2,593,571)	(2,593,571)	17	أسهم خزانة
-	2,494,667	18	احتياطي إجباري
-	2,494,667	19	احتياطي اختياري
51,521,473	53,958,720		فائض إعادة تقييم
(18,574,374)	(24,723,571)		أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى
(400,199)	(2,502,540)		للشركات الزميلة
(1,993,803)	(2,442,494)		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
(12,032,224)	20,119,537		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
44,868,741	75,746,854		أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)
(29,160)	(306,575)		حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
44,839,581	75,440,279		الحصص غير المسيطرة
296,120,429	315,224,576		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصام الرضاوي
نائب رئيس مجلس الإدارة

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2020	2021	إيضاحات	
العمليات المستمرة:			
الإيرادات التشغيلية:			
222,212,561	197,973,251		مبيعات
566,525	345,364		إيرادات إيجارات
9,258,130	9,613,392		إيرادات عقود الخدمات
232,037,216	207,932,007		
التكاليف التشغيلية:			
(181,770,871)	(161,959,959)	20	تكلفة المبيعات
(7,855,612)	(8,052,437)		تكلفة عقود الخدمات
(189,626,483)	(170,012,396)		
42,410,733	37,919,611		مجمول الربح
7,875,969	9,056,980		إيرادات تشغيلية أخرى
(33,195,874)	(29,613,742)	21	مصاريف عمومية وإدارية وبيعية
(7,623,676)	(6,836,392)		إستهلاك وإطفاء
375,041	-		إيرادات أخرى
9,842,193	10,526,457		ربح التشغيل
147,589	49,407,297	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(2,191,360)	-		صافي خسائر إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات
(142,752)	(468,366)	9	مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(25,000)	-		التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
-	(248,967)	22	خسارة بيع عقار استثماري
			خسارة بيع شركة تابعة
			أرباح (خسائر) بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير
(390,677)	6,337		ملموسة
(399,087)	(4,854,378)	3 - ب	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
78,750	586,887	23	مخصصات لم يعد لها ضرورة
(116,620)	(7,965,346)	24	خسائر انخفاض في القيمة
-	(3,489,400)	12 - ب	مخصصات أخرى
(7,671,580)	(6,795,265)		مصاريف تمويلية
(868,544)	36,705,256		ربح (خسارة) السنة من العمليات المستمرة
العمليات غير المستمرة:			
(267,948)	(3,781)	6 - ب	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
(1,136,492)	36,701,475		ربح (خسارة) السنة
المتعلق بـ:			
(1,149,986)	36,978,890		مساهمي الشركة الأم
13,494	(277,415)		الحصص غير المسيطرة
(1,136,492)	36,701,475		
فلس	فلس		ربحية (خسارة) السهم المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(3)	131	26	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة
(1)	(0.01)	26	خسارة السهم الأساسية والمخففة من العمليات غير المستمرة
		26	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة المتعلقة بمساهمي الشركة
(4)	131		الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2020	2021	إيضاحات
(1,136,492)	36,701,475	ربح (خسارة) السنة
		(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:
197,441	(448,691)	فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية
(183,866)	(2,010,272)	8 حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة المحول إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع نتيجة إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
607,692	-	
		بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:
(367,246)	(2,102,341)	7 التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	2,599,452	10 ربح إعادة تقييم أراضي ملك حر ومباني حصة المجموعة من (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
347,173	(2,534,270)	8
601,194	(4,496,122)	
(535,298)	32,205,353	مجموع (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر للسنة مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة
		المتعلق بـ:
(548,792)	32,482,768	مساهمي الشركة الأم
13,494	(277,415)	الحصص غير المسيطرة
(535,298)	32,205,353	

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم											
رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	فائض إعادة تقييم	ملكية أخرى للشركات الزميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
57,882,878	(2,593,571)	-	-	51,732,871	(20,484,600)	(32,953)	(2,191,244)	(38,895,848)	45,417,533	(42,654)	45,374,879
(28,941,439)	-	-	-	-	-	-	-	28,941,439	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	(1,149,986)	(1,149,986)	13,494	(1,136,492)
-	-	-	-	-	770,999	(367,246)	197,441	-	601,194	-	601,194
-	-	-	-	-	770,999	(367,246)	197,441	(1,149,986)	(548,792)	13,494	(535,298)
-	-	-	-	-	1,139,227	-	-	(1,139,227)	-	-	-
-	-	-	-	(211,398)	-	-	-	211,398	-	-	-
28,941,439	(2,593,571)	-	-	51,521,473	(18,574,374)	(400,199)	(1,993,803)	(12,032,224)	44,868,741	(29,160)	44,839,581
-	-	-	-	-	-	-	-	36,978,890	36,978,890	(277,415)	36,701,475
-	-	-	-	2,599,452	(4,544,542)	(2,102,341)	(448,691)	-	(4,496,122)	-	(4,496,122)
-	-	-	-	2,599,452	(4,544,542)	(2,102,341)	(448,691)	36,978,890	32,482,768	(277,415)	32,205,353
-	-	-	-	-	(1,604,655)	-	-	-	(1,604,655)	-	(1,604,655)
-	-	2,494,667	2,494,667	-	-	-	-	(4,989,334)	-	-	-
-	-	-	-	(162,205)	-	-	-	162,205	-	-	-
28,941,439	(2,593,571)	2,494,667	2,494,667	53,958,720	(24,723,571)	(2,502,540)	(2,442,494)	20,119,537	75,746,854	(306,575)	75,440,279

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2020	2021	إيضاحات	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(1,136,492)	36,701,475		ربح (خسارة) السنة
			تسويات:
7,759,664	6,836,392		إستهلاك وإطفاء
(147,589)	(49,407,297)	8	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
2,191,360	-		صافي خسائر إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى
142,752	468,366	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
25,000	-		التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية
-	248,967	22	خسائر بيع عقارات استثمارية
			خسارة بيع شركة تابعة
390,677	(6,337)		(أرباح) خسائر بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير
399,087	4,854,378	3 – ب	ملموسة
(78,750)	(586,887)	23	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
116,620	7,965,346	24	مخصصات لم يعد لها ضرورة
-	3,489,400	12 – ب	خسائر إنخفاض في القيمة
(375,041)	-		مخصصات أخرى
7,679,492	6,795,265		ربح استبعاد عقود إيجار
865,157	895,575	15	مصاريف تمويلية
17,831,937	18,254,643		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(1,018,633)	366,207		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(1,771,747)	(1,087)		مخزون
(277,559)	(7,502,918)		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(673,479)	-		التزامات أخرى طويلة الأجل
14,090,519	11,116,845		التدفقات النقدية الناتجة من العمليات
(892,913)	(851,734)	15	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
13,197,606	10,265,111		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(2,775,220)	1,186,460		وديعة لأجل
(1,746,020)	(3,869,793)	10	المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات
104,726	20,414		المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات وموجودات غير ملموسة
100,000	-		المحصل من بيع عقارات استثمارية
-	(55,299)	6 – ب	نقد متعلق بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
-	(144,102)	22	نقد متعلق بشركة تابعة مبيعة
(4,316,514)	(2,862,320)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
2,640,084	358,065		صافي الحركة على تسهيلات بنكية
(7,000,000)	(883,656)		صافي الحركة على دائن مرابحة
(6,104,833)	(5,426,256)		مصاريف تمويلية مدفوعة
(4,795,176)	(4,372,226)	14 – ب	المدفوع من التزامات عقود إيجار
(15,259,925)	(10,324,073)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
			صافي النقص في نقد ونقد معادل
(6,378,833)	(2,921,282)		اثر تغيرات أسعار الصرف بالعملة الأجنبية
37,285	(104,072)		نقد ونقد معادل في بداية السنة
13,586,937	7,245,389		نقد ونقد معادل في نهاية السنة
7,245,389	4,220,035		

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة). ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة، وآخرها ما تم التأشير عليه في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 10/13 بتاريخ 14 أكتوبر 2020، بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2020، حيث تم التأشير في السجل التجاري على ما يلي:

أ- تخفيض رأس المال المصرح به من مبلغ 82,882,878 دينار كويتي إلى رأس المال المدفوع البالغ 57,882,878 دينار كويتي.

ب- تخفيض رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 57,882,878 دينار كويتي إلى مبلغ 28,941,439 دينار كويتي أي بمقدار 28,941,439 دينار كويتي من خلال إلغاء عدد 289,414,391 سهم لإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة للشركة الأم البالغه 42,155,767 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018.

ج- تعديل المادة رقم (5) من النظام الأساسي والمادة رقم (6) من عقد التأسيس لتصبح كالتالي:

النص قبل التعديل:

حدد رأس المال المصرح به بمبلغ 82,882,878 دينار كويتي موزعة على 828,828,782 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 57,882,878 دينار كويتي موزعة على 578,828,782 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل:

حدد رأس المال المصرح به بمبلغ 57,882,878 دينار كويتي موزعة على 578,828,782 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

وحدد رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 28,941,439 دينار كويتي موزعة على 289,414,391 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

إن الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:

- إنشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:
- الاستثمار في قطاعات مختلفة وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
- إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
- الاستثمار العقاري.
- استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب. : 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 2022. ان البيانات المالية المجمعة المرفقة خاضعة للمصادقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الام. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد اصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ. أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، العقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - ب). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مع استمرار تأثير تفشي جائحة فيروس COVID-19 على المجموعة وذلك وفقاً لما هو مبين في إيضاح (33).

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2021 المتعلقة المجموعة وبيانها كالتالي:

إصلاح معدل الفائدة المعياري - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وفرت التعديلات إعفاءات مؤقتة تتناول آثار التقارير المالية عند استبدال سعر معروض بين البنوك (آيبور) بسعر ربح بديل خالٍ من المخاطر.

تتضمن التعديلات الوسائل العملية التالية:

- أ. الوسيلة العملية تتطلب تغييرات تعاقدية أو تغييرات في التدفقات النقدية المطلوبة مباشرة للإصلاح، ليتم التعامل معها كتغييرات في معدل الربح، بما يعادل الحركة في أسعار السوق.
- ب. يُسمح إجراء تغييرات المطلوبة لإصلاح سعر معروض بين البنوك (آيبور) لتعيين علاقة التحوط ووثائق التحوط دون إيقاف علاقة التحوط.
- ج. تقديم إعفاء مؤقت للشركات من إستيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة مرجعي خالٍ من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التأجير" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID-19 أضافت امتيازات الإيجار المتعلقة بـ COVID-19، الصادرة في مايو 2020، الفقرات (46A، 46B، 60A، C20A) والفقرة (C20B). يجب على المستأجر تطبيق هذا التعديل لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020.

كان من المقرر تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن مع استمرار تأثير جائحة COVID-19 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتاريخ 31 مارس 2021 بالموافقة على تمديد فترة تطبيق التعديلات العملية حتى تاريخ 30 يونيو 2022. إن تلك التعديلات تسري على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 أبريل 2021.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2021 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات والمعايير تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" - إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستكون نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) "الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفرات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للإستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) - "العقود المثقلة بالالتزامات: تكاليف إتمام العقد"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو متكبداً خسائر.

تطبق التعديلات "طريقة التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المرتبطة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتوزيع التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد. إن التكاليف العامة والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

إن التعديلات سارية المفعول لفرات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على العقود التي لم تقب بعد بجميع التزاماتها في بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 - 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم في اختبار (10%) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفرات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية المجمعة - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الجوهرية" بـ "معلومات السياسة المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية هامة إذا، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية المجمعة للمنشأة، فمن المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية المجمعة.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية هامة بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هامة في حد ذاتها.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقها بشكل مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف تقديرات المحاسبة

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية المجمعة التي تخضع لعدم التأكد من القياس".

لقد تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية". ومع ذلك، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع الإيضاحات التالية:

- لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحاً لخطأ.
- إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء فترات سابقة.

إن التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 للتغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة، مع السماح بالتطبيق المبكر.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

وقد قامت إدارة المجموعة بتقييم أثر تلك التعديلات على البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2021.

ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب. أسس التجميع
 تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية (%)	2020	2021	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	إسم الشركة التابعة
99	99	99	قايضة	دولة الكويت	شركة الأخوة القايضة - ش.م.ك. (قايضة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	99	أسواق مركزية	دولة الكويت	شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة - ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	99	استثمار	دولة الكويت	شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي - ش.م.ك. (مقفلة) - وشركاتها التابعة (أ)
99	99	99	مقاولات	دولة الكويت	الشركة الوطنية للطاقة - ش.م.ك. (مقفلة) (أ)
99	99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	ومقاولات	دولة الكويت	شركة موضنة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة	دولة الامارات	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	ومقاولات	دولة الكويت	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة	المملكة	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	الأردنية	الأردنية	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	ومقاولات	الهاشمية	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة	دولة الكويت	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	ومقاولات	جمهورية	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
99	99	99	تجارة عامة	مصر العربية	شركة الإقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م. (أ)
100	100	100	قايضة	دولة الكويت	شركة اسبشالتي فاشن جروب - مصر - ش.م.م. (أ)
100	100	100	قايضة	دولة الكويت	شركة سلطان الاستثمارية القايضة - ش.ش.و
99	99	99	قايضة	دولة الكويت	شركة سلطان القايضة - ش.ش.و
99	99	99	استثمار عقاري	دولة الكويت	شركة أصول السلطان العقارية - ذ.م.م. (أ)

(أ) أن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحدد، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لخصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للخصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للخصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للخصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج. تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كل من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د. الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد ونقد معادل، وديعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، دانتو مرابحة، التزامات عقود إيجار والدائنين.

الموجودات المالية

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة بإدارة موجودات المجموعة و كذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبني، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبني

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الإقرار المبني ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخضم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل، وديعة لأجل والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

وديعة لأجل

إن وديعة لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً بمخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لموجودات العقود، المدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية المجمعة والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على الأرباح أو الخسائر المجمعة.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية:

- 1- مقابل محتمل للمستحوق في عملية دمج الأعمال،
- 2- محتفظ بها لغرض المتاجرة أو
- 3- تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة.

ومع ذلك، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الخاص بالتغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات في الأرباح أو الخسائر. التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر الائتمان للمطلوبات المالية يعترف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر لكن يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد المطلوبات المالية.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

الإقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

المراوبات

تتمثل المراوبات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبند تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود المراوبات. يدرج رصيد المراوبات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ. موجودات العقود

إن موجودات العقود تمثل حق المجموعة في المقابل الذي تم على أساسه تحويل البضائع وتأديه الخدمات للعميل، إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تأديه الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ، فيتم الإعتراف بموجودات العقود في حدود المبلغ المكتسب وفقاً للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود للانخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 9: الأدوات المالية.

و. المخزون

يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقدمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة، وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقاً لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصصاً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقدمة وبطيئة الحركة بناء على الإستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز. العقارات الاستثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيله تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل على بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتران لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتران عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتران يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتران أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي إنخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط. دمج الأعمال والشهرة

أ - دمج الأعمال

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقترناء. تقاس تكلفة الإقترناء بالقيمة العادلة في تاريخ الإقترناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية، يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية والتي تمثل حصصهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المستحوذ عليها. تدرج تكاليف الإقترناء كمصروف عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الإقترناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الإقترناء، بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشترية.

عند دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة المشتري السابقة على تاريخ الإقترناء بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقترناء، ويبرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الإقترناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم إستكمال دمج الأعمال في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الإقترناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الإقترناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ب - الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحصص غير المسيطرة وأي حصص محتفظ بها سابقاً عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ عملية الإقترناء. تظهر الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ولاحقاً يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة في القيمة.

إذا كان هناك زيادة في صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات عن التكلفة، فإن المجموعة مطالبة بإعادة تقييم القياس والتحديد لصافي الموجودات ومراجعة قياس تكلفة الإقترناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لغرض التأكد من وجود إنخفاض في قيمة الشهرة، فإنه يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الإنتفاع من عملية الدمج. تتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً عند وجود دليل على إنخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدة بقيمة إنخفاض القيمة، ومن ثم يتم تخفيض باقي الموجودات في نفس الوحدة بشكل نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة توليد النقد ويتم إستبعاد جزء من العمليات بداخل هذه الوحدة، فإن الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة تمثل جزءاً من القيمة الدفترية لهذه العمليات، وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن إستبعاد هذه العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيمة النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد. إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية إقترناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الاستثمار في الشركات الزميلة.

ي. ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا للإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة فيما عدا الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تظهر الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة بناءً على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين مخصصا منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للإستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الإستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وبين الإستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية و كذلك تكاليف الإقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الإقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها واعتبارها جاهزة للإستخدام. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للإستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات الأخرى.

لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

سنوات	مباني
40	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر
5 - 3	أثاث وتركيبات
5	سيارات
3 - 2	آلات ومعدات
15	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك. الموجودات غير الملموسة

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المكتتة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لإستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الإستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند الاستبعاد.

تتضمن الموجودات غير الملموسة قفليات ناتجة عن إستغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إحتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقعة الإنتفاع بها من هذه الموجودات والتي تتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأي خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م. الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضا أن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي أن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحا منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كممتاحة للبيع بصورة منفصلة كنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات لتلك الشركة التابعة على أنها محتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مهيمنة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في شركة زميلة أو جزءاً منه، يتم تصنيف الاستثمار أو جزء منه الذي سيتم استبعاده على أنه محتفظ به لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، وتتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به لغرض البيع. فيما يتعلق بالجزء المتبقي من استثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع يستمر في استخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب المؤجلة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو انتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

- القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.
- المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ن. العمليات غير المستمرة
تمثل العمليات غير المستمرة جزءاً من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضاً:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تمثل جزءاً من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تشمل الشركات التابعة المقتناة أساساً لغرض البيع لاحقاً.

يشمل هذا المكون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية المجمعة وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع، حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبنء مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

س. مطلوبات العقود
تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان للمجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الإعراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة لإلتزاماتها بموجب العقد.

ع. مخصص مكافأة نهاية الخدمة
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاوّل الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ف. توزيعات الأرباح للمساهمين
تقوم المجموعة بالإعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الإعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ص. رأس المال
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ق. أسهم خزانة
تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، لفترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة. ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصادفي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ر. إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

- تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لببيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدي.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

- تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:
- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، و للمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عموالات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

• مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم الاعتراف بإيرادات بيع البضائع في وقت محدد عندما أو كلما يتم تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جوهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى المجموعة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكمال.

إذا كانت العقود تشمل توريد بضاعة وخدمات تركيب مقابل أتعاب ثابتة، يتم الاعتراف بالإيراد على مدى فترة من الوقت، ويتم تسجيله كالتزام أداء وحيد بسبب العلاقات المتداخلة بين عناصر العقد. عندما تشمل العقود خدمات ما بعد البيع، يتم توزيع إجمالي سعر المعاملة على كل التزام من التزامات الأداء المحددة بموجب العقد على أساس أسعار البيع لكل بند. إذا لم يذكر ذلك بشكل مباشر، فإنها تعتبر تقديرات على أساس التكلفة المتوقعة مضاف إليها هامش ربح.

• نقاط ولاء العملاء

تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث أنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.

• تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود خدمات بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة، ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

• إيراد بيع عقارات

يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:

- عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
- عندما يكون استثمار المشتري (قيمة البيع) كافياً لبيان التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.
- ألا تتخفص مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
- أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
- إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.

• الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ش. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

التزامات الضمان

يتم الاعتراف بمخصصات التكلفة المتوقعة لإلتزامات الضمان في تاريخ بيع البضائع والخدمات ذات الصلة، وهي تمثل وفقاً لأفضل تقدير للإدارة المصاريف المطلوبة لتسوية التزام المجموعة.

العقود المثقلة بالالتزامات

إن العقد المثقل بالالتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقعة إستلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخارج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالالتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على إنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ت. عقود الإيجارالمجموعة كمؤجر

تصنف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) حقوق استخدام أصول:

تعترف المجموعة بحقوق استخدام أصول في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للإستخدام). وتقاس حقوق استخدام أصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة حقوق استخدام أصول قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

(2) التزامات عقود إيجار:

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بالتزامات عقود إيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

3 عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة:

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ث. تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع. إن إيرادات الإستثمارات المحصلة من الإستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

خ. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإيجاري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لعدم وجود ربح يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ذ. ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

ض. حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد إستبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ظ. العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات مالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

غ. الأحداث المحتملة
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

أ. معلومات القطاع
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ب.ب. الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة، قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1- الآراء
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(أ) تحقق الإيرادات
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ر) يتطلب آراء هامة.

(ب) تحديد تكاليف العقود
إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأنشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لتحديد تكاليف العقود وتحقيق الإيرادات.

(ج) تصنيف الأراضي
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(1) أعمال تحت التنفيذ
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(2) عقارات استثمارية
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(د) مخصص الانخفاض في القيمة ومخصص مخزون
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب انخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(هـ) تصنيف الموجودات المالية
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

(و) دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المكتتة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المكتتة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كإقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المكتتة استناداً إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(ز) الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة، حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة.

(ح) تحقيق السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(ط) تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(ي) عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

2- التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(أ) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(ب) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

ترجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقدم والتغيرات في العمليات.

(ج) إنخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للأصل أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لإحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(د) مخصص الانخفاض في قيمة المدينين ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2)، يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(هـ) تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تم استخدام الطريقة التالية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(و) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

(ز) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(ح) الضرائب

تقوم المجموعة بقيد التزامات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(ط) عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2020	2021	
1,516,471	1,550,623	مدينون تجاريون (أ)
8,014,766	8,793,694	مدينو عقود (أ)
9,531,237	10,344,317	
(4,695,342)	(6,688,555)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
4,835,895	3,655,762	
5,527,483	4,182,236	مدينون آخرون
(514,670)	(3,005,325)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)
5,012,813	1,176,911	
2,751,419	1,901,820	دفعات مقدمة وتأمينات مستردة
212,405	334,286	موظفون مدينون
12,812,532	7,068,779	

(أ) مدينون تجاريون ومدينو عقود

بالنسبة للمدينون التجاريون ومدينو عقود، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومدينو العقود على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للمبيعات على مدى الـ 48 شهر السابقة. أو تقادم العملاء على مدى 3 إلى 5 سنوات قبل 31 ديسمبر 2021 و 1 يناير 2021 على التوالي والخسائر الائتمانية التاريخية المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إنفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار ببند المدينون التجاريون ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطاً مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

المجموع	أكثر من 365 يوم	181 - 365 يوم	أقل من 180 يوم	2021
10,344,317	6,688,555	90,626	3,565,136	
9,531,237	4,695,342	361,882	4,474,013	2020

(ب) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

2020	2021	
5,083,186	5,210,012	الرصيد في بداية السنة
399,087	4,854,378	المحمل خلال السنة
(78,750)	-	مخصص لم يعد له ضرورة (إيضاح 23)
(169,812)	(350,421)	المستخدم خلال السنة
(23,699)	(20,089)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
5,210,012	9,693,880	الرصيد في نهاية السنة

4- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا والشركات تحت الإدارة المشتركة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
 وشركاتها التابعة
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	2020	2021	شركات تحت إدارة مشتركة
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:			
	207,450	207,450	207,450
	101,300	497,074	497,074
المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح او الخسائر المجموع:			
	2,226,741	2,981,564	2,981,564

(أ) إن المستحق إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

(ب) كما في 31 ديسمبر 2021، توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 1,900,152 دينار كويتي (2020 – 2,990,095 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل منه لصالح المجموعة عن تلك الموجودات المالية (إيضاح 7).

(ج) كما في 31 ديسمبر 2021، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة بمبلغ 3,635,000 دينار كويتي (2020 – 3,495,000 دينار كويتي) مسجلة باسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة عن تلك العقارات الاستثمارية (إيضاح 9).

2020	2021	مزايأ أفراد الإدارة العليا
720,615	614,252	مزايأ قصيرة الأجل
46,013	33,017	مزايأ نهاية الخدمة
766,628	647,269	

5- مخزون

2020	2021	المخزون
17,841,170	17,909,742	خسائر إنخفاض في قيمة المخزون (إيضاح 24)
-	(567,553)	مخزون للمتاجرة (إيضاح 20)
17,841,170	17,342,189	أخرى
254,815	182,721	
18,095,985	17,524,910	
(651,062)	(646,453)	ناقصاً: مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)
17,444,923	16,878,457	

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

2020	2021	الرصيد في بداية السنة
992,961	651,062	المستخدم خلال السنة
(341,899)	(4,609)	الرصيد في نهاية السنة
651,062	646,453	

6- موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة ومحفوظ بها لغرض البيع

(أ) موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

أثرت الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على إحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية – مركز سلطان للتجزئة – ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقديمها بطلب إشهار إفلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

2020	2021	
		الموجودات:
60,854	60,854	نقد في الصندوق ولدى البنوك
891,091	891,091	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
830,365	830,365	مخزون
4,634,900	4,634,900	ممتلكات وعقارات ومعدات
72,396	72,396	موجودات أخرى
6,489,606	6,489,606	مجموع الموجودات المصنفة بعمليات غير مستمرة
		المطلوبات:
6,580,481	6,580,481	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,693	207,693	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
6,788,174	6,788,174	مجموع المطلوبات المصنفة بعمليات غير مستمرة
(298,568)	(298,568)	زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة بعمليات غير مستمرة

كان من الصعب تقدير الإلتزامات الطارئة التي من المتوقع أن تتكبدها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس وهي ما زالت منظورة أمام جهات الاختصاص، وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الدعاوى القضائية لن يكون لها تأثير سلبي مادي على المعلومات المالية المرحلية المجمعة المكثفة المرفقة.

(ب) موجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع

بموجب قرار من مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 نوفمبر 2021، تم الموافقة على خطة تخارج من الشركة التابعة – "شركة جود فود للتجهيزات الغذائية – ذ.م.م." المملوكة لها بالكامل، وحيث حصلت إدارة الشركة الأم على عروض جديّة لبيع الشركة التابعة من مستثمرين، وعليه تم تصنيف الموجودات والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5)، وتم عرضها بشكل منفصل في بيان المركز المالي المجموع.

تتوقع إدارة الشركة الأم أن تزيد قيمة بيع الشركة التابعة عن صافي القيمة الدفترية لموجوداتها، وبالتالي لم يتم احتساب خسائر انخفاض في القيمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

إن أهم بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2021، هي كما يلي:

2021	
	الموجودات:
55,299	نقد في الصندوق ولدى البنوك
364,602	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
13,640	مخزون
296,102	ممتلكات وعقارات ومعدات
310,059	حقوق إستخدام أصول
1,039,702	مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع
	المطلوبات:
792,073	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
116,335	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
319,608	إلتزامات عقود إيجار
1,228,016	مجموع المطلوبات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع
(188,314)	زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع

إن ملخص نتائج الأعمال المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للاستبعاد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، هي كما يلي:

2020	2021	
403,459	790,127	الإيرادات التشغيلية
(107,117)	(211,044)	التكاليف التشغيلية
296,342	579,083	مجمّل الربح
(757,382)	(721,844)	مصاريف عمومية وإدارية
193,092	138,980	إيرادات أخرى
(267,948)	(3,781)	خسارة السنة

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2020	2021	أسهم ملكية - غير مسعرة
10,425,542	8,323,201	

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

2020	2021	
5,248,218	10,425,542	الرصيد في بداية السنة
(367,246)	(2,102,341)	التغير في القيمة العادلة
5,544,570	-	المحول من استثمار في شركة زميلة
10,425,542	8,323,201	الرصيد في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر 2021، يوجد لدى المجموعة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ 1,900,152 دينار كويتي (2020 – 2,990,095 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق منه لصالح المجموعة يفيد بملكية المجموعة لتلك الموجودات المالية (إيضاح 4 – ب).

توجد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة عادلة 6,423,052 دينار كويتي (2020 – 5,587,259 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاح 11).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالدينار الكويتي.

8- استثمار في شركات زميلة

يتمثل استثمار في شركات زميلة فيما يلي:

المبلغ		نسبة الملكية (%)		الأنشطة	بلد التأسيس	إسم الشركة الزميلة
2020	2021	2020	2021	الرئيسية		
85,540,922	128,799,022	24.75	24.75	العقارات	دولة الكويت	الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة)
120,000	-	40	40	منتجات الألبان	دولة الكويت	الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان- ذ.م.م.
85,660,922	128,799,022					

إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:

2020	2021	
93,478,264	85,660,922	الرصيد في بداية السنة
147,589	49,407,297	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(8,128,238)	-	إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(1,604,655)	حصة المجموعة من التغير في حقوق ملكية شركات زميلة
-	(120,000)	خسائر الإنخفاض في القيمة (إيضاح 24)
163,307	(4,544,542)	حصة المجموعة من (الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر
85,660,922	128,799,022	لشركات زميلة
		الرصيد في نهاية السنة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت شركة أجيليبي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع. (شركة زميلة للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع) ببيع كامل حصتها في قطاع الخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة (GIL) إلى شركة دي.أس.في بانالينا (DSV) مقابل تخصيص أسهم ملكية بشركة DSV بلغت قيمتها العادلة مبلغ 1,474 مليون دينار كويتي، نتج عن البيع ربح بمبلغ 897 مليون دينار كويتي، بلغت حصة الشركة الأم من ربح البيع مبلغ 52,570 ألف دينار كويتي تم إدراجها ضمن حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركات الزميلة البالغة 49,407,297 دينار كويتي في بيان الأرباح أو الخسائر المجمعة.

كما في 31 ديسمبر 2021، إن بعض أسهم الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.) بقيمة سوقية بلغت 90,199,354 دينار كويتي (2020 – 28,997,508 دينار كويتي)، مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية ومراجعات (إيضاحات 11 و13).

إن ملخص البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.

2020	2021	ملخص بيان المركز المالي المجموع:
491,124,527	654,150,704	الموجودات
(217,516,192)	(205,762,167)	المطلوبات
273,608,335	448,388,537	صافي الموجودات
%24.75	%24.75	نسبة ملكية المجموعة
67,718,063	110,976,163	الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة
17,822,859	17,822,859	الشهرة
85,540,922	128,799,022	القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.
2020	2021	ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجموع:
16,913,458	32,451,754	الإيرادات
(5,693,873)	(19,776,198)	التكاليف
(25,164,616)	(50,944,291)	مصاريف أخرى
14,541,349	237,894,177	إيرادات أخرى
596,318	199,625,442	ربح السنة
659,826	(18,361,786)	(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر
1,256,144	181,263,656	مجموع الدخل الشامل
310,896	44,862,755	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة

تتلخص المطلوبات المحتملة والدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة فيما يلي:

(1) عقد مكتب المشاريع والتعاقدات

منذ عام 2004 حتى 2008، نفذت الشركة الزميلة عقد مكتب المشاريع والتعاقدات القائم على أساس التكلفة بالإضافة إلى أتعاب محددة مع سلطة التحالف المؤقت لتقديم الخدمات اللوجستية التي تدعم إعادة إعمار العراق بما في ذلك التخزين والقوافل والأمن.

وبتاريخ 23 أبريل 2011، أرسلت الشركة الزميلة مطالبة موثقة بحوالي 47 مليون دولار أمريكي تدين بها الحكومة الأمريكية للشركة الزميلة فيما يتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات. ورفض مسؤول التعاقدات المطالبة المقدمة من الشركة الزميلة بتاريخ 15 ديسمبر 2011 واستأنفت الشركة الزميلة قرار الرفض أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش. وبصفة منفصلة، ادعت الحكومة الأمريكية أن الشركة الزميلة مدينة لها بمبلغ 80 مليون دولار تتعلق بعقد مكتب المشاريع والتعاقدات وطلبت سداد المبلغ. وطعنت الشركة الزميلة على مطالبة الحكومة الأمريكية لدفع المبلغ أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش وتم ضم الاستئنافين.

وبتاريخ 26 أغسطس 2013، اتجهت الحكومة الأمريكية لرفض الاستئنافين أمام محكمة طعون مجلس خدمات الجيش لعدم الاختصاص. ووافقت محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الحكومية الأمريكية على الطلب ورفضت الاستئناف بتاريخ 9 ديسمبر 2014. طعنت الشركة الزميلة على قرار المجلس أمام الدائرة الفيدرالية بمحكمة الاستئناف الأمريكية بتاريخ 8 أبريل 2015. وبتاريخ 16 أبريل 2018، أكدت الدائرة الفيدرالية قرار محكمة طعون مجلس خدمات الجيش الذي رفض استئناف الشركة الزميلة لعدم الاختصاص.

وبعد قرار الدائرة الفيدرالية، وبتاريخ 21 سبتمبر 2018، تقدمت الشركة الزميلة بشكوى معدلة في أمر معلق يخص عقد مكتب المشاريع والتعاقدات أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية للمطالبة، من بين أمور أخرى، باسترداد مبلغ 17 مليون دولار قامت الحكومة الأمريكية بمصادراته من قبل (كما ورد بمزيد من الوصف أدناه) وكذلك للمطالبة بإعلان حكم بأنه لا يجوز استنادا إلى احتمال وجود دين للحكومة الأمريكية أن تحجز مبالغ مستحقة قانونا من الحكومة الأمريكية لصالح الشركة الزميلة على الشركة الزميلة بموجب عقد مكتب المشاريع والتعاقدات. وقد تم ضم هذا الأمر مع الأمر المتعلق بعقد DDKS المبين أدناه.

وكما أشرنا، قامت الحكومة الأمريكية بمصادرة 17 مليون دولار أمريكي من عقد آخر يرتبط بمكتب المشاريع والتعاقدات (عقد DDKS). وبتاريخ 3 يوليو 2017، قدمت الشركة الزميلة مطالبة مصادق عليها بموجب عقد DDKS تطلب دفع مبلغ مقاصة عقد DDKS بالإضافة إلى الفوائد. وفي خطاب بتاريخ 1 سبتمبر 2017، أبلغت مسؤولة التعاقدات الشركة الزميلة أنها أوقفت المطالبة المصادق عليها. وبعد قرار الدائرة الفيدرالية المشار إليها أعلاه، قدمت الشركة الزميلة شكوى تطلب فيها استرداد مبلغ مقاصة DDKS بالإضافة إلى الفوائد ("قضية DDKS").

بتاريخ 21 سبتمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة شكوى معدلة في قضية DDKS. بتاريخ 3 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة دعوى لإصدار الحكم بشأن المرافعات، بالإضافة إلى دعوى لضم قضية DDKS مع قضية COFC التي لازالت قيد النظر فيها والمشار إليها أعلاه. بتاريخ 6 ديسمبر 2018، استجابت المحكمة لطلب الشركة الزميلة بضم القضيتين. بتاريخ 17 ديسمبر 2018، قدمت حكومة الولايات المتحدة مذكرة برد دعوى DDKS. وبتاريخ 28 ديسمبر 2018، قدمت الشركة الزميلة ردها على دعوى الحكومة الأمريكية. وقد ورد رد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 14 فبراير 2019 وتم عقد جلسة بتاريخ 28 فبراير 2019. وبتاريخ 9 مايو 2019، أصدرت محكمة المطالبات الفيدرالية رأياً بمنح حكومة الولايات المتحدة حكماً في شكوى عقد مكتب المشاريع والتعاقدات المعدلة ورفضت قضية DDKS بسبب عدم اختصاصها. هذا، وقامت الشركة الزميلة بالطعن بالاستئناف على كال القرارين أمام الدائرة الفيدرالية في 14 مايو 2019 حيث قامت المحكمة بضمهما لبعض، علماً بأن مذكرة الاستئناف قد اكتملت بتاريخ 16 سبتمبر 2019، وتم سماع المرافعة الشفوية بتاريخ 5 فبراير 2020.

في 12 أغسطس 2020، أصدرت الدائرة الفيدرالية رأياً بإعادة شكوى مكتب المشاريع والتعاقدات إلى محكمة المطالبات الفيدرالية لتقييم مزايا قرار التعويض (الافوسيت) الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة وكذلك تحديد ما إذا كان قد تم اتباع الإجراءات المناسبة وفقاً لما يقتضيه القانون.

في 31 أغسطس 2020، سعت شركة أجليتي إلى إعادة جلسة استماع حول نقطة فنية ثانوية وهو ما رفضته الهيئة. وبتاريخ 18 سبتمبر 2020، قدمت حكومة الولايات المتحدة طلباً بتمديد الأجل لتقديم التماس مشترك قبل الهيئة لإعادة جلسة الاستماع وإعادة الاستماع إليها حتى 12 نوفمبر 2020. هذا ووافقت المحكمة على هذا الطلب في 21 سبتمبر 2020.

ولم تتقدم حكومة الولايات المتحدة في نهاية الأمر بالتماس لإعادة الاستماع إلى الهيئة بحلول 12 نوفمبر 2020، وفي الأسبوع التالي، في 19 نوفمبر 2020، أصدرت الدائرة الفيدرالية تفويضاً بإعادة القضية إلى محكمة المطالبات الفيدرالية.

وبمجرد إعادة القضية إلى محكمة المطالبات الفيدرالية، تم تحويل القضية إلى قاضٍ جديد حيث قام بتحديد موعد لبحث تطورات القضية في 17 ديسمبر 2020. وقبل الموعد المذكور، تواصل محامي حكومة الولايات المتحدة مع محامي الشركة الزميلة من أجل مناقشة تسوية محتملة في ضوء قرار الاحالة من الدائرة الفيدرالية، وبناءً على المحادثة، قدم الطرفان مجتمعين تقرير حالة يطالبان المحكمة بوقف إجراءات المحكمة بينما يبحثان في إمكانية التوصل إلى تسوية. وفي 14 ديسمبر 2020، وافقت المحكمة على طلب الطرفين وأمرت بوقف الإجراءات حتى 17 مايو 2021. وللأسف نفسه، قدم الطرفان بتاريخ 17 مايو 2021 التماساً لمواصلة وقف الإجراءات، ووافقت المحكمة على طلب الطرفين، وتبعاً للأجل المختلفة التي منحتها المحكمة، ستبقى القضية موقوفة حتى 17 مايو 2022. خلال فترة الوقف، استمرت المناقشات بشأن التسوية والأطراف الآن بصدد عملية تبادل مسودات اتفاق التسوية المقترح، وسيستمران في التفاوض على الشروط النهائية وبعد ذلك سيسعى محامي حكومة الولايات المتحدة للحصول على الموافقات المطلوبة، وهي عملية تستغرق بعض الوقت حتى تكتمل.

بالإضافة إلى ذلك، بتاريخ 14 سبتمبر 2016، رفعت الشركة الزميلة دعوى قضائية بشأن عقد مكتب المشاريع والتعاقدات وفقاً لقانون الإجراءات الإدارية أمام محكمة مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة ("DDC")، وهذه القضية ما زالت موقوفة وفقاً لأمر المحكمة الصادر في 14 مايو 2021، والذي أوقف السير بالقضية في انتظار حل الإجراءات ذات الصلة أمام محكمة الدعاوى الفيدرالية.

وعلى الرغم من الشكوك التي تحيط بهذه القضايا، لم تقم إدارة الشركة الزميلة بتسجيل أي مخصصات في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. وبعد استشارة المستشار القانوني الخارجي، لا يمكن للشركة الزميلة التعليق على النتائج المحتملة للقضايا.

(2) تسهيل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسييل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز – ش.م.ك. (مقولة) ("شركة جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقاً لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسييل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكماً لصالح شركة جلوبال كليرنج، والزمّت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي الاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسييلها سابقاً إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكمها بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعن رقمي 148، 1487 لسنة 2015، وبتاريخ 15 مارس 2017 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 7 مايو 2018، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقية الشركة الزميلة في التعويض المطالب به. وتم نظر الدعوى أمام محكمة التمييز في 3 أكتوبر 2018. وبجلسة 23 يناير 2019 قدمت شركة جلوبال كليرنج دفاعها وقررت المحكمة التأجيل لجلسة 13 فبراير 2019 للتعقيب من الجمارك وبهذه الجلسة طلب الحاضر عن الجمارك أجلاً وتم منحه أجلاً لجلسة 6 مارس 2019، تم حجز الدعوى للحكم لجلسة 1 مايو 2019 وفيها تأجلت لجلسة 26 يونيو 2019. كما تم مد أجل النطق بالحكم لجلسة 25 سبتمبر 2019 وبتلك الجلسة قضت محكمة التمييز بإحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء وأصبحت الدعوى محل النظر فيها من قبل إدارة الخبراء، وأودعت الخبرة تقريرها في الدعوى وقررت المحكمة حجز القضية للحكم لجلسة 20 أبريل 2022.

كما قامت شركة جلوبال كليرنج برفع دعوى قضائية ضد الإدارة العامة للجمارك وتقدمت ضمن إحدى مطالباتها بطلب لمحكمة الاستئناف بوقف الإدارة العامة للجمارك من تسهيل الكفالات البنكية المتبقية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج. وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح شركة جلوبال كليرنج بوقف تسهيل الكفالات البنكية التي لا تزال بحوزة الإدارة العامة للجمارك، وتقدمت هذه الأخيرة بالطعن على حكم محكمة الاستئناف وقضت محكمة التمييز برفض الطعن.

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حالياً أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

(3) قضية كورك

في فبراير 2017، قدمت المجموعة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسبدي") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015"). ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الإعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار المجموعة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الإعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها المجموعة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات المجموعة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، بإخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار المجموعة البالغ أكثر من 380 مليون دولار أمريكي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضا المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم المقدم من المجموعة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار وتم تشكيل هيئة التحكيم رسمياً في 20 ديسمبر 2017، حيث انعقدت جلسة إجرائية أولية في 31 يناير 2018.

وتم إيداع مذكرة المجموعة في 30 أبريل 2018. وبتاريخ 6 أغسطس 2018، أودعت جمهورية العراق اعتراضها على الاختصاص وطلبت النظر في الاعتراض للبت فيه كمسألة تمهيدية قبل النظر في موضوع وأساس النزاع. قامت المحكمة بتقسيم الإجراءات في 31 أكتوبر 2018، وقدمت المجموعة مذكرتها المضادة بشأن الاختصاص الولائي في 10 يناير 2019. وقد ورد رد المدعى عليهم في 25 فبراير 2019، فيما ردت المجموعة بتاريخ 21 مارس 2019. هذا، وقد انعقدت الجلسات بتاريخ 24 و25 أبريل 2019. بتاريخ 9 يوليو 2019، أصدرت المحكمة قرارها بشأن الاختصاص القضائي وخلصت فيه إلى أن لديها ولاية قضائية على بعض (وليس كل) مطالبات المجموعة. وسيتم البت الآن في الدعوى على أساس المطالبات التي تختص بها الولاية القضائية للمحكمة. وقد تقدمت المدعى عليها بمذكرة دفاع بتاريخ 13 مارس 2020. وقد تم تقديم رد المجموعة على مذكرة المدعى عليها بتاريخ 17 يوليو 2020. فيما انعقدت الجلسات للبت في أساس الدعوى في شهر أكتوبر 2020 وتم تقديم المذكرات الختامية في شهر نوفمبر 2020.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات المجموعة وقررت إلزام المجموعة بمصاريف التحكيم بقيمة حوالي 5 مليون دولار أمريكي لصالح المدعى عليها. بتاريخ 28 مايو 2021، تقدمت المجموعة بطلب إلغاء القرار قبل مركز تسوية منازعات الاستثمار وقد سجل الطلب بتاريخ 4 يونيو 2021. بتاريخ 22 سبتمبر 2021، قام مركز تسوية منازعات الاستثمار بتشكيل لجنة للفصل في طلب المجموعة لإلغاء القرار، وقد اجتمعت اللجنة في 22 نوفمبر 2021 وأصدرت جدولاً زمنياً إجرائياً للإجراءات في 24 نوفمبر 2021، ووفقاً للجدول الزمني الإجرائي، قدمت المجموعة مذكرتها في 22 ديسمبر 2021 ومن المقرر تقديم جمهورية العراق مذكرة دفاعها في 22 أبريل 2022..

ونظراً لأن هيئة التحكيم رفضت البت في أسباب القرار التنظيمي ذاته الصادر عن هيئة الإعلام والاتصالات بمصادرة استثمار المجموعة في كورك تيليكوم بدعوى عدم الاختصاص الولائي لهيئة التحكيم، فإن المجموعة أيضاً بصدد إعداد مطالبة جديدة ضد جمهورية العراق.

نظراً لأن النزاع لا يزال معلقاً دون حل قانوني وعدم التوصل إلى قرار نهائي، فلا يمكن تقييم الأثر المالي لتنتائج هذه القضية.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكون، قامت شركة تيليكون العراق المحدودة ("شركة تيليكون العراق") (التي تملك المجموعة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية:

- التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين
في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكون العراق إجراءات التحكيم ضد شركة كورك الدولية (للإدارة) المحدودة ("كورك الدولية") والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكون. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات.

وتم إرسال طلب التحكيم بتاريخ 4 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم بتاريخ 10 سبتمبر 2018. قدمت شركة تيليكون العراق طلباً معدلاً لطلب التحكيم في 15 يناير 2019. وتم تشكيل هيئة التحكيم في 29 مارس 2019 وقدمت شركة تيليكون العراق مذكرة مطالبتها بتاريخ 28 أغسطس 2019. وقدمت شركة كورك الدولية مذكرة دفاعها بتاريخ 22 يناير 2020. وفي 10 يوليو 2020، أوقفت شركة تيليكون العراق الإجراءات دون المساس بأصل الحق المدعى به.

وقد تم الشروع في إجراءات جديدة مع مطالبات مماثلة رفعتها شركة تيليكون العراق نيابة عن نفسها وبالنسبة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكون، ضد كورك الدولية والسيد سروان صابر مصطفى، وفي 25 أغسطس 2020 قدمت شركة تيليكون العراق طلبها الثاني المعدل (والحالي) للتحكيم عن نفسها وباسم نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة. هذا، وتم تشكيل هيئة التحكيم وتم تقديم طلب شركة تيليكون العراق للسير بمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج المحدودة وشركة كورك تيليكون في ديسمبر 2020.

وقد عقدت المحكمة جلسة أولية في فبراير 2021 للفصل في طلب شركة تيليكون العراق لمطالبات فرعية نيابة عن شركة انترناشونال هولدينج (بما في ذلك ما إذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في مثل هذا الطلب). وبموجب أمر مؤرخ في 16 مارس 2021 منحت المحكمة شركة تيليكون العراق إذنًا لتقديم معظم الطلبات الفرعية محل الخلاف بتاريخ 23 أبريل 2021 قدمت الشركة المذكورة صحيفة الدعوى بشأن الأسس الموضوعية للمطالبة. وسيقوم الطرفان الآن بتقديم سلسلة من الطلبات المتتالية حول موضوع النزاع والبدء في الإفصاح، علماً بأن جلسة النظر في موضوع النزاع مقرر عقدها في أواخر مارس / أوائل أبريل 2022.

- التحكيم بشأن اتفاقية تبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل وشركة كورك تيليكون وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة

يتعلق هذا النزاع، بالاحتيايل المزعوم المدير من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكون بمعرفة وتعاون من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية الحقوق التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكون. وسوف يتم تحديد المبلغ المتنازع عليه أثناء سير الإجراءات. وأرسل طلب التحكيم بتاريخ 26 يونيو 2018 وتم تقديم رد المدعى عليهم والدعوى المقابلة بتاريخ 8 أكتوبر 2018. ومن الطلبات الواردة بدعوى التعويض المقابلة عن الخسائر (التي لا زالت بدون تحديد) التي يزعم المدعى عليهم أنها طالت سمعتهم ووضعهم. تم إيداع رد ودعوى بنك انتركونتيننتال لبنان المقابلة بتاريخ 8 نوفمبر 2018. قدم رد شركة كورك تيليكون وشركة انترناشونال هولدينج بتاريخ 14 ديسمبر 2018. تم تشكيل هيئة التحكيم بتاريخ 15 مايو 2019 علماً أنه تم تقديم مطالبة شركة تيليكون العراق بتاريخ 22 نوفمبر 2019 فيما قدمت مذكرات دفاع المدعى عليهم بتاريخ 21 فبراير 2020، وقامت شركة تيليكون العراق بالرد بتاريخ 22 يوليو 2020. تم تقديم مذكرة رد من قبل بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. والرد على الدفاع على الدعوى المقابلة ومذكرة شركة كورك تيليكون وشركة انترناشونال هولدينج بالمطالبة بالتعويض في 23 أكتوبر 2020. وعقدت جلسات الاستماع في فبراير 2021.

في 24 سبتمبر 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها بسماع مطالبة شركة عراق تيليكون لإلغاء وإبطال اتفاقية الحقوق التبعية المتعلقة بالقرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي الذي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى كورك تيليكون. اتفقت هيئة التحكيم مع عراق تيليكون بأن جميع المدعى عليهم، بما في ذلك بنك انتركونتيننتال لبنان، قد تورطوا في احتيال متعمد ضد شركة عراق تيليكون، وتم رفض كامل الدعاوى الفرعية المقدمة من المدعى عليهم بالإضافة إلى إبطال اتفاقية الحقوق التبعية، فضلاً عن منح شركة عراق تيليكون حق الحصول على رسوم قانونية بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي. وفي ضوء هذا القرار، قدمت شركة عراق تيليكون بتاريخ 12 نوفمبر 2021 طلب تحكيم ضد كورك تيليكون بهدف تنفيذ مطالبتها بالدين التي تزيد عن 285 مليون دولار أمريكي (بالإضافة إلى الفوائد القانونية) بحيث أصبح مجموع قيمة المطالبة مبلغ 828 مليون دولار أمريكي ضد شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، بصفتها مديناً، وشركة كورك تيليكون، بصفتها الكفيل. وقدمت شركة كورك تيليكون ردها في 24 يناير 2022 وأن هيئة التحكيم هي الآن في طور التشكيل.

وبتاريخ 7 يناير 2022 قدمت شركة تيليكون العراق طلب تحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان للمطالبة بتعويض عن الاحتيايل الذي تم الفصل فيه في إجراءات التحكيم السابقة، وإن موعد رد بنك انتركونتيننتال لبنان في 7 أبريل 2022.

• مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكون العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد بعض مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد (الشركة المالكة لشركة كورك التي تملك فيها شركة تيليكون العراق نسبة 44%). والمدراء المدعى عليهم. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركاء انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم. وشركة تيليكون العراق بصدد اعلان مطالباتها في لبنان والعراق.

في فبراير 2021، وصل لعلم شركة تيليكون العراق خبر وفاة أحد المدعى عليهم، عبد الحميد عقراوي. لذلك، قررت الشركة الزميلة وقف المطالبات ضد السادة عقراوي وجندي وتركيز مطالبها في مواجهة السيد رحمة.

رُفعت دعوى منفصلة ضد السيد رحمة بشأن حالات تعاقد حقق فيها منفعة شخصية. وتم اعلانه اعلانا صحيحا في الدعوى CFI-019-2018 في لبنان بتاريخ 6 فبراير 2020 وصدرت شهادة بالإعلان من محكمة مركز دبي المالي العالمي في 13 فبراير 2020.

منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي في 11 مايو 2020 الإذن لشركة تيليكون العراق لتقديم مطالبة فرعية من قبل شركة انترناشونال هولدينج ونياية عنها ضد السيد رحمة، بشرط أن تقدم شركة تيليكون العراق جدول بالمخالفة والخسارة والرابطة السببية (الامر الذي لم يحصل). هذا، وبُذلت جهود لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الحديثة الأخرى عبر الاعلان الدبلوماسي، لكنها باءت بالفشل في نهاية الأمر، ووفقاً لأوامر المحكمة، يجب إعلان جدول الجزئيات قبل اتخاذ خطوات أخرى في الإجراءات، وعليه، تقدمت شركة تيليكون العراق بطلب للحصول على إذن وحصلت في 17 يونيو 2021 على إذن لإعلان السيد رحمة بجدول الجزئيات والمستندات الأخرى بوسائل بديلة (كالبريد الإلكتروني والبريد السريع لمختلف الشركات التابعة للسيد رحمة). هذا، والاعلان بالطرق البديلة قد حصل، وعليه، بتاريخ 16 ديسمبر 2021، صدر حكماً ضد السيد رحمة بمبلغ 71.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة الى الفوائد والمصاريف. وبتاريخ 27 ديسمبر 2021، منحت محكمة مركز دبي المالي العالمي إذناً بإعلان السيد رحمة بالحكم بموجب طريق بديل، علماً بأن مهمة الإعلان في طور التنفيذ، وبعد ذلك يمكن لشركة تيليكون العراق أن تسعى إلى تنفيذ الحكم بالنسبة للبالغ المحكوم بها بالإضافة إلى المصاريف.

في سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الزميلة) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكون بشأن إخلال كورك تيليكون في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتهما بالكامل والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي. هذا، وقد بدأت المجموعة إجراءات التنفيذ ضد شركة كورك تيليكون. وكجزء من إجراءات التنفيذ، سعت شركة مودرن العالمية إلى الحصول على إذن لإعلان كورك تيليكون بطريقة بديلة وعُقدت جلسة استماع أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي للنظر بأمر الإعلان بطريقة بديلة وذلك بتاريخ 9 فبراير 2021. أصدرت محكمة مركز دبي المالي العالمي حكمها في 9 مايو 2021 والذي بموجبه فازت شركة مودرن العالمية بالاستئناف، وبناء عليه، الشركة الزميلة الآن بصدد اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ الحكم الصادر بقيمة 5 مليون دولار أمريكي ضد شركة كورك في الإمارات العربية المتحدة والعراق.

ونتيجة النزاع المستمر المتعلق بشركة كورك تيليكون، لم تتمكن إدارة المجموعة من تحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار وإمكانية استرداد القرض الذي يحمل فائدة كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020، وبالتالي تم إدراج الاستثمار بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ 359 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 109,293 ألف دينار كويتي (2020 – 110,078 ألف دينار كويتي).

(4) دعاوى قضائية أخرى

• أصدرت وزارة المالية قراراً بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاؤها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها أيضاً لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضاً لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى الآن ولم تسدد الشركة الزميلة أي مبلغ حتى الآن.

• قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقلات للمطالبة بقيمة الايجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الاستئناف بتأييد الاستئناف بالزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقلات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الزميلة. وقد قامت الشركة الزميلة بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقلات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظورا أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائياً من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة اعتباراً من تاريخ التقرير.

9- عقارات استثمارية

2020	2021	
10,193,272	9,090,520	الرصيد في بداية السنة
-	1,173,017	المحول من ممتلكات وعقارات ومعدات (إيضاح 10) (أ)
(960,000)	-	استبعادات
(142,752)	(468,366)	التغير في القيمة العادلة
-	6,971	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
9,090,520	9,802,142	الرصيد في نهاية السنة

(أ) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت إدارة المجموعة بتحويل عقار من الممتلكات والعقارات والمعدات إلى العقارات الاستثمارية نتيجة تغيير غرض استخدام العقار والبدء في تأجيره بدلاً من استخدامه في العمليات التشغيلية للمجموعة. بلغت القيمة العادلة للعقار المحول مبلغ 1,173,017 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021، وإدرج فرق القيمة العادلة للعقار المحول البالغ 212,633 دينار كويتي ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة الحالية.

كما في 31 ديسمبر 2021، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 3,635,000 دينار كويتي (2020 – 3,495,000 دينار كويتي) مسجلة بإسم طرف ذي صلة ويوجد كتاب تنازل غير موثق عنها لصالح المجموعة (إيضاح 4 – ج).

كما في 31 ديسمبر 2021، توجد عقارات استثمارية بقيمة عادلة 6,173,729 دينار كويتي (2020 – 3,607,239 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مرابحة (إيضاحات 11 و 13).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية:

2021

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
9,802,142	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ومباني

2020

المستوى الثاني	أساس التقييم	فئة العقار الاستثماري
9,090,520	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ومباني

قامت إدارة المجموعة بالإلتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

10- ممتلكات وعقارات ومعدات

التكلفة:	أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	أثاث وتركيبات	سيارات	آلات ومعدات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
كما في 1 يناير 2021	62,438,034	21,180,132	62,254,975	10,971,685	16,127,932	2,639,239	21,759,129	609,135	197,980,261
إضافات	-	197,306	970,472	360,411	501,271	5,045	757,524	1,077,764	3,869,793
إستبعادات	-	(1,155)	-	(81,636)	(159,008)	(8,718)	(501,016)	-	(751,533)
أثر بيع شركة تابعة (إيضاح 22)	-	-	(2,401,078)	-	(16,192)	-	(3,683)	(4,505)	(2,425,458)
المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)	-	-	(362,992)	(149,561)	(69,268)	(12,995)	(180,961)	(4,359)	(780,136)
المحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 9)	(453,726)	(1,222,940)	-	-	-	-	-	-	(1,676,666)
ربح إعادة تقييم	100,653	2,498,799	-	-	-	-	-	-	2,599,452
خسائر الإنخفاض في القيمة (إيضاح 24)	(1,116,426)	(449,958)	(5,423,446)	-	-	-	-	-	(6,989,830)
تحويلات	2,742,215	4,724,960	(7,467,175)	-	-	-	-	-	-
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	51,925	32,889	(211,570)	604	4,148	593	3,936	9,505	(107,970)
كما في 31 ديسمبر 2021	63,762,675	26,960,033	47,359,186	11,101,503	16,388,883	2,623,164	21,834,929	1,687,540	191,717,913
الإستهلاك المتراكم:	-	11,894,252	26,570,761	10,025,448	15,174,208	2,519,693	18,651,246	585,094	85,420,702
كما في 1 يناير 2021	-	506,275	799,623	313,586	367,888	14,237	853,922	-	2,855,531
المحمل على السنة	-	(1,155)	-	(81,635)	(158,770)	(8,708)	(487,188)	-	(737,456)
المتعلق بالإستبعادات	-	-	(375,963)	-	(16,192)	-	(1,933)	-	(394,088)
أثر بيع شركة تابعة (إيضاح 22)	-	-	(138,226)	(148,119)	(66,978)	(12,993)	(117,718)	-	(484,034)
المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)	-	-	(503,649)	-	-	-	-	-	(503,649)
المتعلق بالمحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 9)	-	-	(681,903)	-	-	-	-	-	(681,903)
خسائر الإنخفاض في القيمة (إيضاح 24)	-	3,140,608	(3,140,608)	-	-	-	-	-	-
تحويلات	-	(89,293)	200,091	771	4,188	515	4,491	-	120,763
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2021	-	14,947,038	23,233,775	10,110,051	15,304,344	2,512,744	18,902,820	585,094	85,595,866
صافي القيمة الدفترية:	63,762,675	12,012,995	24,125,411	991,452	1,084,539	110,420	2,932,109	1,102,446	106,122,047
كما في 31 ديسمبر 2021	62,438,034	9,285,880	35,684,214	946,237	953,724	119,546	3,107,883	24,041	112,559,559
كما في 31 ديسمبر 2020									

- كما في 31 ديسمبر 2021، توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 71,357,000 دينار كويتي (2020 – 53,507,055 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

- كما في 31 ديسمبر 2021، تم التوصل إلى القيمة العادلة لأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بناءً على تقييمات من قبل مقيمين مستقلين، باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات:

2021	أساس التقييم	فئة الممتلكات والعقارات والمعدات
المستوى الثاني	مبيعات السوق المقارنة	أراضي ملك حر
63,762,675	مبيعات السوق المقارنة	مباني مقامة على أراضي ملك حر
12,012,995		
75,775,670		

- كما في 31 ديسمبر 2021، قامت إدارة المجموعة بتسجيل خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات بصافي مبلغ 3,017,397 دينار كويتي، تمثل قيمة موجودات متعلقة بمواقع مستأجرة من قبل شركات المجموعة وتم تسليمها للجهات المؤجرة.

11- تسهيلات بنكية
 إن التسهيلات البنكية الممنوحة للمجموعة من بنوك محلية وأجنبية، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لبعض شركات المجموعة وحوالة حق على إيرادات بعض العقود وورهن بعض موجودات المجموعة وبيانها كما يلي:

2020	2021	بيان الرهن	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7)
5,587,259	6,423,052	أسهم ملكية	أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)
23,980,670	74,594,029	337,529,542 سهم	عقارات استثمارية (إيضاح 9)
757,239	3,928,729	عقارات	أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)
45,158,225	62,370,266	أراضي ومباني	حصص ملكية في شركة تابعة
2,700,000	2,700,000	90 حصة	حصص ملكية في شركة تابعة
-	5,203,998	13,000,000 حصة	
			وتتمثل فيما يلي:
2020	2021	تاريخ الاستحقاق	الجزء المتداول
38,240,219	5,108,243	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2022	
69,506,479	102,996,520	عدة أقساط ما بين 2023 و 2031	الجزء غير المتداول
107,746,698	108,104,763		

بموجب إتفاقية ثنائية مبرمة بتاريخ 6 ديسمبر 2021 بين إدارة المجموعة وبعض البنوك المحلية، تم إعادة هيكلة تسهيلات بنكية بمبلغ 76,633,771 دينار كويتي، لتستحق خلال فترات تتراوح من 25 إلى 120 شهراً من تاريخ الإتفاقية، وتحمل فائدة تصاعدية تتراوح من 1.25% إلى 2% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي. نتج عن الإتفاقية إعادة تصنيف بعض التسهيلات البنكية من مطلوبات متداولة إلى مطلوبات غير متداولة بمبلغ 33,273,771 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021.

إن الفائدة السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كما يلي:

معدل الفائدة (%)	العملة	البيان
2020	2021	متوسط معدل فائدة سنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي
2.5 – 1.75	2.5 – 1.25	دينار كويتي
8	8	دينار كويتي
8.5 – 6.5	8.5 – 6.5	دينار أردني
5.5 – 4	4.5 – 4	ريال عماني

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملة التالية:

2020	2021	العملة
95,599,457	96,964,593	دينار كويتي
4,465,900	4,319,769	دينار أردني
7,681,341	6,820,401	ريال عماني
107,746,698	108,104,763	

12- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2020	2021	
58,477,834	51,445,983	دائنون تجاريون (أ)
3,874,745	3,049,967	أجازات ومستحقات أخرى للموظفين
6,501,301	7,919,726	مخصصات أخرى (ب)
88,985	75,885	دائنو شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
76,431	85,370	محجوز ضمان لمقاولين
14,928,646	13,892,686	دائنون آخرون
83,947,942	76,469,617	

(أ) تتضمن الدائنون التجاريون أرصدة تتعلق بدائنو تمويل تجاريين، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، إن هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 - 180 يوماً في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل لشركات تابعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

2020	2021	
1,362,351	1,832,351	مخصص قضايا
2,330,037	605,890	مخصص إغلاق محلات
750,000	750,000	مخصص زكاة
2,058,913	4,731,485	مخصصات أخرى
6,501,301	7,919,726	

إن الحركة على مخصصات أخرى هي كما يلي:

2020	2021	
7,840,407	6,501,301	الرصيد في بداية السنة
-	3,489,400	المحمل خلال السنة
-	(1,724,147)	مخصص لم يعد له ضرورة *
(1,339,106)	(346,828)	المستخدم خلال السنة
6,501,301	7,919,726	الرصيد في نهاية السنة

* يتمثل مخصص لم يعد له ضرورة في المبلغ المعكوس خلال السنة والمتعلق بقيمة ممتلكات وعقارات ومعدات خاصة بأسواق مركزية تم إخلائها خلال السنوات السابقة من قبل أحد الشركات التابعة للمجموعة، ومكون لها مخصص إنخفاض في القيمة بالكامل خلال السنوات السابقة، وتم شطبها من الدفاتر خلال السنة الحالية بإستخدام المخصصات الأخرى (إيضاح 24).

(ج) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

13- دائنو مراهبة

2020	2021	
17,725,150	16,848,000	إجمالي المراهبة
(153,650)	(160,156)	ناقصاً: تكاليف تمويلية مستقبلية غير مطفأة
17,571,500	16,687,844	القيمة الحالية لإلتزام المراهبة
		والتي تتمثل في:
2020	2021	تاريخ الاستحقاق
792,000	908,876	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2022
		عدة أقساط ما بين 2023 و 2025
16,779,500	15,778,968	الجزء المتداول
17,571,500	16,687,844	الجزء غير المتداول

تتحمل دائنو مراهبة متوسط تكلفة بمعدل 2.5% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وهي مضمونة برهونات عدة بيانها كالتالي:

2020	2021	بيان الرهن	
5,016,838	15,605,325	70,612,329 سهم	أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)
2,850,000	2,245,000	عقارات	عقارات استثمارية (إيضاح 9)
8,348,830	8,986,734	أراضي ومباني	أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)

14- عقود الإيجار

(أ) حقوق استخدام أصول

إن الحركة على حقوق استخدام أصول خلال السنة هي كما يلي:

2020	2021	
34,813,797	28,810,364	الرصيد في بداية السنة
(4,232,916)	(3,616,053)	الإطفاء المحمل على السنة
7,973,958	6,669,289	إضافات
(9,868,278)	(5,587,134)	استيعادات
-	(310,059)	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)
-	(1,863,475)	أثر بيع شركة تابعة
113,632	-	تسويات
10,171	135,556	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
28,810,364	24,238,488	الرصيد في نهاية السنة

(ب) التزامات عقود إيجار

إن الحركة على التزامات عقود إيجار خلال السنة هي كما يلي:

2020	2021	
35,811,937	30,221,477	الرصيد في بداية السنة
1,574,274	1,369,009	مصاريف تمويلية
(4,795,176)	(4,372,226)	المدفوع خلال السنة
7,973,958	6,669,289	إضافات
(10,330,553)	(5,971,301)	استيعادات
-	(319,608)	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)
-	(2,029,920)	أثر بيع شركة تابعة
(21,986)	-	تسويات
9,023	6,600	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
30,221,477	25,573,320	الرصيد في نهاية السنة

2020	2021	
4,370,629	3,411,414	والتي تتمثل في :
25,850,848	22,161,906	الجزء المتداول
30,221,477	25,573,320	الجزء غير المتداول

15- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2020	2021	
4,825,363	4,797,607	الرصيد في بداية السنة
865,157	895,575	المحمل على السنة
(892,913)	(851,734)	المدفوع خلال السنة
-	(116,335)	المتعلق بموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 6 - ب)
4,797,607	4,725,113	الرصيد في نهاية السنة

16- رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 578,828,782 سهم (2020 - 578,828,782 سهم)، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، (2020 - 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع الأسهم نقدية. إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

2020	2021	
57,882,878	57,882,878	رأس المال المصرح به
(28,941,439)	(28,941,439)	رأس المال غير المدفوع
28,941,439	28,941,439	رأس المال المدفوع

17- أسهم خزانة

2020	2021	عدد الأسهم
7,136,266	10,002,122	النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)
%2	%3	القيمة السوقية (دينار كويتي)
700,781	2,100,446	التكلفة (دينار كويتي)
(2,593,571)	(2,593,571)	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت الشركة الأم بإسترداد عدد 2,865,856 سهم من أسهم رأسمالها، والتي كان قد تم منحها خلال السنوات السابقة لأحد موظفي الإدارة العليا ضمن برنامج خيار شراء الأسهم للموظفين، وقد قامت الإدارة بتسجيل الأسهم المتنازل عنها بزيادة رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ التنازل، نظراً لعدم وجود تكلفة أو مقابل مادي عن الأسهم المتنازل عنها.

لم تقم الشركة الأم بتجميد أية مبالغ من حساب الأرباح المرحلة لصالح رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

18- احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم.

19- احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

20- تكلفة المبيعات

2020	2021	رصيد المخزون في أول السنة
16,445,281	17,841,170	المشتريات خلال السنة
183,166,760	161,460,978	المخزون المتاح للبيع
199,612,041	179,302,148	رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)
(17,841,170)	(17,342,189)	تكلفة المبيعات
181,770,871	161,959,959	

21- مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 14,967,418 دينار كويتي (2020 – 16,629,964 دينار كويتي).

22- خسارة بيع شركة تابعة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وبموجب موافقة من مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 12 أغسطس 2021، وإتفاقية بيع مبرمة بتاريخ 28 مارس 2021 بين إدارة الشركة الأم وأطراف أخرى، تمت الموافقة على بيع إحدى الشركات التابعة للمجموعة – شركة البواني للتطوير والاستثمار العقاري – ذ.م.م. وشركاتها التابعة والمملوكة بنسبة 100% للشركة الأم وبما لها من حقوق وما عليها من التزامات حالية أو مستقبلية إعتباراً من 1 أبريل 2021 (تاريخ فقدان السيطرة)، مقابل مبلغ سيتم دفعه نقداً بقيمة 10,000 دينار كويتي، نتج عن عملية البيع خسارة بمبلغ 248,967 دينار كويتي، تم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية وبيانها كالتالي:

1 أبريل 2021	القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة التابعة كما في 1 يناير 2021
509,996	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة
(127,466)	حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر للشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة
3,510	القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة التابعة كما في 1 أبريل 2021
386,040	مقابل البيع
(10,000)	
376,040	تعديلات ترجمة عملات أجنبية معاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
(127,073)	خسارة بيع الشركة التابعة
248,967	

إن المعلومات المالية للشركة التابعة المستبعدة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

31 ديسمبر 2020	1 أبريل 2021	
201,988	144,102	الموجودات:
114,319	168,564	نقد في الصندوق ولدى البنوك
2,033,228	2,031,370	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
3,470,263	3,290,529	ممتلكات وعقارات ومعدات
65,000	65,000	حقوق إستخدام أصول
5,884,798	5,699,565	موجودات أخرى
		مجموع الموجودات
1,676,925	1,759,134	المطلوبات:
3,697,877	3,539,262	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	15,129	إلتزامات عقود إيجار
5,374,802	5,313,525	مطلوبات أخرى
509,996	386,040	مجموع المطلوبات
		صافي الموجودات

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للفترة من 1 يناير 2021 حتى 1 أبريل 2021، هو كما يلي:

للفترة من 1 يناير 2021 إلى 1 أبريل 2021	
97,940	مبيعات
5,425	إيرادات أخرى
103,365	مجموع الإيرادات
(77,463)	مصاريف عمومية وإدارية
(99,012)	إستهلاك وإطفاء
(54,356)	أخرى
(127,466)	خسارة الفترة
%100	نسبة الملكية
(127,466)	حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة

ملخص بيان التدفقات النقدية:

إن صافي التدفقات النقدية للشركة التابعة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2020	1 أبريل 2021	
586,826	148,063	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
(260)	-	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(563,937)	(205,949)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
22,629	(57,886)	صافي التدفقات النقدية المتعلقة بالشركة التابعة

23- مخصصات لم يعد لها ضرورة

2020	2021	
78,750	-	مخصص خسائر ائتمان متوقعة لم يعد له ضرورة (إيضاح 3 – ب)
-	586,887	مخصص إجازات موظفين لم يعد له ضرورة
78,750	586,887	

كما في 31 ديسمبر 2021، قامت إدارة المجموعة بعمل تسوية لأرصدة إجازات الموظفين وقامت بعكس أرصدة الإجازات التي تعدت 60 يوماً وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له. نتج عن تلك التسوية عكس مخصص إجازات بمبلغ 586,887 دينار كويتي في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة الحالية.

24- خسائر الإنخفاض في القيمة

2020	2021	
-	1,980,901	خسائر انخفاض في قيمة الشهرة
38,186	4,583,780	صافي خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات *
-	120,000	خسائر انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة (إيضاح 8)
-	713,112	خسائر انخفاض في قيمة أرصدة مدينة
-	567,553	خسائر انخفاض في قيمة المخزون (إيضاح 5)
78,434	-	خسائر انخفاض في قيمة موجودات غير ملموسة
116,620	7,965,346	

* الصافي بعد استنزاف قيمة مخصص خسائر انخفاض في القيمة لم يعد له ضرورة بمبلغ 1,724,147 (إيضاح 12 – ب)

تمت الموافقة على خسائر الإنخفاض في القيمة البالغة 7,965,346 دينار كويتي من قبل مجلس إدارة الشركة الأم في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2022.

25- الجمعية العامة العادية

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2022، بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 27 مايو 2021، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كما وافقت على عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

26- ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. إن المعلومات الضرورية لإحتساب ربحية (خسارة) السهم الأساسية بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كما يلي:

2020	2021	
(882,038)	36,982,671	ربح (خسارة) السنة من العمليات المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(267,948)	(3,781)	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(1,149,986)	36,978,890	ربح (خسارة) السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	عدد الأسهم القائمة:
289,414,391	289,414,391	عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة
(7,136,266)	(8,078,465)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزنة
282,278,125	281,335,926	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
فلس	فلس	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة
(3)	131	خسارة السهم الأساسية والمخفضة من العمليات غير المستمرة
(1)	(0.01)	ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
(4)	131	

27- رأس المال العامل

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من إستمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2021، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 56,843,265 دينار كويتي (2020 – 87,578,744 دينار كويتي)، إضافة إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية قد بلغت 66% (2020 – 76%).

إن المجموعة قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات والموجودات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر، كما قامت إدارة المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بإعادة هيكلة بعض تسهيلات البنوك كما هو مبين في (إيضاح 11).

تري إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والذي قد ينتج عنه عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الإعتيادي، فإن إدارة المجموعة ترى أن التخارج من بعض الموجودات طبقاً لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقاً لمعطيات السوق الحالية، إضافة إلى التزام المساهمين والأطراف ذات صلة بتقديم الدعم المادي للمجموعة إذا تطلب الأمر.

28-

إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، وديعة لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، إلتزامات عقود إيجار، دائنو مرابحة، والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

تحمل وديعة لأجل فائدة بمعدل 4.25% سنوياً (2020 – 4.25% سنوياً) وهي مقومة بالريال العماني.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح (خسارة) المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض:

2021			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	وديعة لأجل تسهيلات بنكية دائنو مرابحة
7,910 +	1,581,946	0.5% +	
540,524 +	108,104,763	0.5% +	
83,439 +	16,687,844	0.5% +	
2020			
الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الأرصدة كما في 31 ديسمبر	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	وديعة لأجل تسهيلات بنكية دائنو مرابحة
13,876 +	2,775,220	0.5% +	
538,733 +	107,746,698	0.5% +	
87,858 +	17,571,500	0.5% +	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل، وديعة لأجل والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك ووديعة لأجل

إن النقد لدى البنوك والوديعة لأجل الخاصة بالمجموعة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والوديعة البنكية قصيرة الأجل للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدينون التجاريون وموجودات العقود

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك، وديعة لأجل، والمدينون.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

2021			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
38,900 ±	27,844 ±	5% ±	دينار بحريني
736,543 ±	88,207 ±	5% ±	ريال عماني
221,016 ±	-	5% ±	درهم اماراتي
201,374 ±	12,952 ±	5% ±	دينار أردني
2020			
الأثر على الدخل الشامل الآخر المجموع	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	
40,671 ±	31,923 ±	5% ±	دينار بحريني
716,805 ±	86,151 ±	5% ±	ريال عماني
258,186 ±	-	5% ±	درهم اماراتي
199,024 ±	10,394 ±	5% ±	دينار أردني

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2021					
المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
108,104,763	102,996,520	5,108,243	-	-	تسهيلات بنكية
76,469,617	-	34,986,399	12,519,796	28,963,422	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
16,687,844	15,778,968	908,876	-	-	دائنو مرابحة
25,573,320	22,161,906	3,411,414	-	-	التزامات عقود إيجار
227,042,994	140,937,394	44,622,382	12,519,796	28,963,422	
2020					
المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
107,746,698	69,506,479	38,240,219	-	-	تسهيلات بنكية
83,947,942	-	38,701,929	14,772,502	30,473,511	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
207,450	-	207,450	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
17,571,500	16,779,500	792,000	-	-	دائنو مرابحة
30,221,477	25,850,848	4,370,629	-	-	التزامات عقود إيجار
239,695,067	112,136,827	82,312,227	14,772,502	30,473,511	

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية هي كما يلي:

2021					
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر	
7,227,303	1,014,160	4,827,814	1,243,012	142,317	خطابات ضمان
1,476,129	-	-	730,936	745,193	إعتمادات مستندية
8,703,432	1,014,160	4,827,814	1,973,948	887,510	

2020				
المجموع	من 1 إلى 5 سنوات	3 إلى 12 شهر	1 إلى 3 شهور	حتى شهر
7,781,122	47,738	5,929,656	1,667,453	136,275
1,401,507	-	69,520	1,173,985	158,002
9,182,629	47,738	5,999,176	2,841,438	294,277

خطابات ضمان
إعتمادات مستندية

29- مخاطر أسعار أدوات الملكية
 إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا تتعرض المجموعة بشكل جوهري لهذه المخاطر.

30- قياس القيمة العادلة
 تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالـموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات غير المالية كالـعقارات الاستثمارية، الأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:
 - من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
 - من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
 - المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
 - المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2021	
المجموع	المستوى الثالث
8,323,201	8,323,201

2020	
المجموع	المستوى الثالث
10,425,542	10,425,542

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

لم تتم أي تحويلات بين مستويات القياس للقيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها في إيضاحات أرقام (9، 10).

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الإستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

إن القيم العادلة للنقد والوديعة قصيرة الأجل، الذمم التجارية المدينة، الذمم التجارية الدائنة، التسهيلات البنكية، دائنو مرابحة والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، القروض من البنوك والمطلوبات المالية الأخرى بالإضافة إلى المطلوبات المالية غير المتداولة الأخرى عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية بإستخدام المعدلات المتاحة حالياً للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وأجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً بناءً على مقيم مستقل ومعتمد لديه خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

النطاق	المدخلات غير الملحوظة	بيان
تحليل الحساسية	المتوسط	أسهم ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة ستؤدي بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى	معدلات خصم تتراوح من 10% إلى 15%	موجودات الشركة المستثمر فيها معدله باستخدام نسب خصم لتحديد قيمتها العادلة

31- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستثمرين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة الموارد المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوماً على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً نقد ونقد معادل ووديعة لأجل. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي:

2020	2021	
107,746,698	108,104,763	تسهيلات بنكية
17,571,500	16,687,844	دائنو مرابحة
30,221,477	25,573,320	إلتزامات عقود إيجار
155,539,675	150,365,927	إجمالي الإقتراض
(7,245,389)	(4,220,035)	يخصم:
(2,775,220)	(1,581,946)	نقد ونقد معادل
145,519,066	144,563,946	وديعة لأجل
44,839,581	75,440,279	صافي الديون
190,358,647	220,004,225	مجموع حقوق الملكية
%76	%66	إجمالي الموارد المالية
		نسبة الدين إلى الموارد المالية

32- الإلتزامات المحتملة ومطالبات قضائية

(أ) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر إلتزامات محتملة هي كما يلي:

2020	2021	
7,781,122	7,227,303	خطابات ضمان
1,401,507	1,476,129	إعتمادات مستندية
9,182,629	8,703,432	

(ب) إن الإلتزامات المحتملة الناتجة عن استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." هي كما يلي:

- في 31 ديسمبر 2021، يوجد لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 2,585,999 دينار كويتي (2020 - 3,106,427 دينار كويتي).
- بالنسبة للإلتزامات عقود التأجير التشغيلي، قدمت الشركة الزميلة تقديم ضمان بنكي بنسبة 0.5% (2020 - 0.5%) من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي ذي الصلة لخدمات الصيانة المقدمة من المؤجر النهائي.
- تتكون المطلوبات المحتملة لدى الشركة الزميلة في 31 ديسمبر 2021 من إلتزام محتمل بمبلغ 2,701,041 دينار كويتي (2020 - 2,701,041 دينار كويتي) تتعلق بالضمانات المقدمة.

- أصدرت الشركة الزميلة ضماناً تجارياً للحصول على تسهيلات قروض لأجل حصلت عليها شركة نابلس توبكو لبناء ريم مول، والرصيد المستحق للتسهيلات كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ 45,344,991 دينار كويتي.
- أبرمت الشركة الزميلة اتفاقية ضمان مؤسسي مع شركائها في الاستثمار في شركة المحاصة المتوسطة للإستثمار القابضة (شركة محاصة)، حيث قدم الشريك ضماناً كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاصة، بلغت قيمة السندات في 31 ديسمبر 2021 ما قيمته 8,212,663 دينار كويتي.

(ج) توجد لدى الشركة الأم مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة وعليه، لم تقم المجموعة ببيع مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة المرفقة.

33- الآثار المترتبة على وباء ("COVID - 19")

أدى تفشي فيروس كورونا ("COVID - 19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، كما أعلنت السلطات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولة الكويت، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. يبين هذا الإيضاح تأثير تفشي الوباء على عمليات المجموعة والتدبيرات والأحكام الهامة التي تطبقها الإدارة في تقييم الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2021.

إدارة مخاطر الائتمان

اتخذت إدارة المجموعة العديد من الإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بالوباء، بما في ذلك تحديد القطاعات الأكثر ضعفاً التي تأثرت في المقام الأول ووضع تدابير إضافية لضمان مستوى عالٍ من إدارة تلك المخاطر.

تطلبت حالات عدم اليقين الناجمة عن وباء ("COVID - 19") من المجموعة أن تأخذ في الاعتبار تأثير التقلبات العالمية في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية التي تم أخذها في الاعتبار وذلك لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021. بالنسبة لعملياتها الدولية، قامت المجموعة بتحديث المعلومات التطلعية ذات الصلة المستخدمة والمتعلقة ببيئة الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية الخسائر الائتمانية فيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي للسوق الذي تزاوّل فيه المجموعة أنشطتها.

إدارة مخاطر السيولة

استجابة لتفشي وباء ("COVID - 19")، تقوم المجموعة بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. ستواصل المجموعة تقييم مركز السيولة لديها وذلك من خلال مراقبة تدفقاتها النقدية وتوقعاتها بعناية.

قياس القيم العادلة للأدوات المالية

أخذت المجموعة في الاعتبار الآثار المحتملة لتقلبات السوق الحالية وذلك عند تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية غير المسعرة للمجموعة، وهذا يمثل أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة التي يمكن ملاحظتها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. بالنظر إلى تأثير وباء ("COVID - 19")، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تمثل السعر الذي يمكن تحقيقه للمعاملات بين المشاركين في السوق في الوضع الحالي.

قياس القيم العادلة للأدوات غير المالية (ممتلكات وعقارات ومعدات، عقارات استثمارية، استثمار في شركات زميلة)

كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحديد تأثير تفشي وباء ("COVID - 19") على القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية كما في 31 ديسمبر 2021 والنتائج من التأثير على التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذه الموجودات غير المالية أو توقعات المشاركين في السوق للسعر اعتماداً على المنهج المستخدم في تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات كما في 31 ديسمبر 2021. تدرك المجموعة أن بعض المناطق الجغرافية والقطاعات التي توجد فيها هذه الموجودات قد تأثرت سلباً، ومع استمرار الوضع في التطور والانتشار، تراقب المجموعة باستمرار توقعات السوق وتستخدم الافتراضات ذات الصلة لتعكس قيمة هذه الموجودات غير المالية بشكل مناسب في البيانات المالية المجمعة.

خسائر الانخفاض في الشهرة

قامت المجموعة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد من الشهرة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار تأثير وباء ("COVID - 19") من خلال إعادة النظر في الافتراضات وتوقعات التدفقات النقدية. نتيجة لهذا التقييم، قامت المجموعة بتسجيل كامل مبلغ الشهرة البالغ 1,980,901 كإنخفاض في قيمة الشهرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (إيضاح 24).

من المتوقع أن تستمر الآثار الحالية والمتوقعة لتفشي تأثير وباء ("COVID - 19") على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في التطور والانتشار، كما لا يزال حجم ومدة هذه التطورات غير مؤكد في هذه المرحلة ولكن يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للمجموعة والتدفقات النقدية والمركز المالي في المستقبل. ستواصل المجموعة مراقبة توقعات السوق وتحديث الافتراضات والتوقعات الخاصة به حيث قد يكون لذلك تأثير كبير على البيانات المالية المجمعة في المستقبل.

34- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع تصنيف أرقام السنة الحالية. إن عملية إعادة التبويب لم يكن لها تأثير على خسارة المجموعة أو حقوق الملكية للسنة السابقة.

35- معلومات القطاعات

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

القطاع التشغيلي	الوصف
البيع بالتجزئة	أسواق مركزية للمواد الغذائية
استثماري	الاستثمار في الأوراق المالية والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
العقود	مقاولات
العقارات	إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات التشغيلية مبيّنة كالتالي:

2021					
البيع بالتجزئة	استثماري	العقود	العقارات	المجموع	
197,973,251	-	9,613,392	345,364	207,932,007	مجموع الإيرادات
36,013,292	-	1,560,955	345,364	37,919,611	مجمّل الربح
(5,743,389)	(76,932)	(376,958)	(639,113)	(6,836,392)	إستهلاك وإطفاء
(2,118,686)	(4,603,489)	(8,041)	(65,049)	(6,795,265)	مصاريف تمويلية
5,399,808	36,811,382	(2,925,658)	(2,584,057)	36,701,475	ربح (خسارة) القطاعات
132,957,100	135,930,280	2,133,688	44,203,508	315,224,576	مجموع موجودات القطاعات
123,030,652	107,971,860	3,330,216	5,451,569	239,784,297	مجموع مطلوبات القطاعات
2020					
البيع بالتجزئة	استثماري	العقود	العقارات	المجموع	
222,212,561	-	9,258,130	566,525	232,037,216	مجموع الإيرادات
40,441,690	-	1,402,518	566,525	42,410,733	مجمّل الربح
(5,668,837)	(87,184)	(688,768)	(1,178,887)	(7,623,676)	إستهلاك وإطفاء
(2,045,815)	(5,352,213)	(34,698)	(238,854)	(7,671,580)	مصاريف تمويلية
8,234,035	(8,655,105)	295,299	(1,010,721)	(1,396,492)	ربح (خسارة) القطاعات
142,620,733	95,906,171	5,595,315	51,998,210	296,120,429	مجموع موجودات القطاعات
150,689,443	87,144,608	3,846,865	9,599,932	251,280,848	مجموع مطلوبات القطاعات